نص ردن

▪ علاء حسن

ملفات فتح النار

في احتدام الأزمات السياسية وخصوصا في دول المنطقة وبالتحديد في العراق ، لأنه ضرب الرقم القياسي في تناسل أزماته، يلجأ المتنازعون إلى كشف الملفات " العتيكة " للحصول على مكاسب أو إثارة الغبار ، والتصريح الأخير للنائب عن دولة القانون ياسين مجيد باتهامه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في تسليم معارضين عراقيين منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي ، لا يخرج عن دائرة إثارة الخلاف ، بإطلاق النار على الشركاء بالعتاد "الخلب" على حد وصف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية الذي أعلن ، عبر تصريح لإحدى الإذاعات الدولية أن ياسين مجيد يدفعنا لكشف ملفه وأسياده وارتباطاتهم الخارجية ، داعيا إلى اعتماد التهدئة لاحتواء الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان من خلال التمسك بالدستور واتفاق أربيل مشيرا إلى أن رئيس مجلس الوزراء حصل على منصبه بموجب مبادرة من قبل رئيس الإقليم .

بعد انقلاب ٨ شباط لجأت أحزاب وشخصيات وطنية إلى إقليم كردستان ، ومنهم من فضل الإقامة هناك رافضا اللجوء الانساني او السياسي في دول اوربية وعاد الى بغداد بعد العام ٢٠٠٤ ليجد نفسه غريبا وسط سراق الديمقراطية ، والحاصلين على مقاعد نيابية بنظام انتخالبي يوصف من قبل المنظمات المعنية بتوطيد الديمقراطية في العراق بأنه متخلف ، واعتمد استنادا لضغوط القوى المتنفذة والكتل النيابية الكبيرة .

في الدورة التشريعية السابقة قدم اسرى عراقيون كانوا محتجزين في إيران شكاوى ضد اعضاء في مجلس النواب السابق مارسوا التعذيب بحق أصحاب الشكاوى يوم كانوا في ايران ، ولكن لجنة حقوق الانسان النيابية السابقة اجتمعت بعدد من اصحاب الشكاوى ، وناشدتهم التنازل عن مطالبهم لأن الملف "عتيك جدا " ولا حاجة لإثارته ، لأنه لا يخدم مسار العملية السياسية ، وأصحاب الشكاوى قدموا معلومات مؤكدة حول الاعتداءات التي تعرضوا لها من قبل النائب الفلاني الذي قبل ان يصبح نائبا ، كان نائب ضابط في الجيش العراقي ، واثناء اسره تبرع بتعذيب زملائه قبل ان يصبح معارضا للنظام السابق ، ونائب سابق آخر مكلف حاليا وبأمر رسمي لملاحقة الخارجين على القانون وتحشيد التأييد الشعبي لمسؤول كبير في الحكومة .

ربما يكون رفض لجنة حقوق الانسان النيابية السابقة النظر بشكاوى الاسرى العراقيين خطوة لمنع اطلاق الرصاص" الخلب " وفتح النار باعتماد ملفات قديمة ، قد تؤدي الى ما يعرف بالاغتيال السياسي لشخصيات اصبحت اليوم صاحبة حضور في المشهد العراقي المضطرب على الدوام بفعل تصريحات، يطلقها نواب من هذا الائتلاف وتلك الكتلة او القائمة من دون النظر الى نتائجها وعواقبها الوخيمة ، ولاسيما ان بعض الوسائل الاعلامية وعلى قاعدة حساباتها الخاصة وخطابها المشكك على الدوام بتحقيق الديمقراطية في العراق ، تعمل وبقصدية على التأثير في الرأي العام ، لترسخ الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة الحالية ، الذي وصل الى اثارة " ملفات فتح النار" بالرصاص الحارق الخارق وليس بعتاد" الخلب " .

ضيق المكان وارتفاع الأسعار لم يمنعا الإقبال على معرض الكتاب الدولي الأول في نينوى

معرض نينوى للكتاب

انضمت عشرون دار نشر عربية جديدة إلى معرض الكتاب الدولي الأول في نينوى المتواصلة فعالياته منذ يوم الثلاثاء الماضي، ليرتفع عدد الدور المشاركة إلى نحو ٨٠ داراً من سوريا ولبنان والأردن إضافة إلى المحلية منها. وقال عضو اللجنة المشرفة على المعرض سعد زغلول لـ"المدى": إن الدُور التي انضمت حديثاً كانت كتبها وممثلوها عالقين على الحدود العراقية السورية منذ نحو أسبوع، بسبب الجانب السوري.

□ الموصل / نوزت شمدين

ووصف زغلول المعرض الذي تختتم فعالياته يوم الأربعاء المقبل، بـ"التظاهرة الثقافية الكبرى" في نينوى، بعد أن حظي بإقبال منقطع النظير، كونه الأول من نوعه منذ العام ٢٠٠٣، معلنا أن المحافظة قررت اعتباره حدثاً سنوياً، وهي تخطط لمفاتحة الجهة العربية المختصة بالمعارض، لاعتماده معرضاً عربياً دولياً.

وكان معرض نينوى قد افتتح يوم الثلاثاء ٢٠ آذار الجاري، في قاعة المهندسين العراقيين فرع نينوى وسط مدينة الموصل، وأقيمت على هامش الافتتاح احتفالية رمزية، إضافة إلى افتتاح معرضين للصور، وسط حضور رسمي وثقافي.

المحافظ أثيل النجيفي ركز في كلمة له خلال حفل الافتتاح على ما يمثله المعرض من أهمية بالغة في نفوس مثقفي الموصل، لأنه يمثل بالنسبة إليهم العودة إلى الحياة الطبيعية بعد سبات طويل، بحسب تعبيره.

ودعا إلى "تنظيم المزيد من الفعاليات والأنشطة الثقافية، وأن تأخذ النخب المثقفة أدوارها، وعلى المواطنين أن يدركوا أن بناء شخصية الإنسان أهم حتى من تقديم الخدمات"، مؤكدا على ضرورة استمرار المعرض وأن يكون سنوياً.

من جهته، قال مدير إعلام محافظة نينوى واثق الغضنفري في حديثه لـ"المدى": إن المعرض مهم بالنسبة للكتاب والقراء على حد سواء، موضحا أن "نينوى لم يدخلها كتاب جديد بهذا النحو منذ العام ٢٠٠٣، إضافة إلى أنها فرصة لكي يتفاوض المؤلفون مباشرة مع دور النشر، لاسيما أن حجم المنجز الإبداعي لكتاب نينوى يتصاعد". ولفت الغضنفري إلى أن الأرقام في دار الكتب والوثائق ببغداد تشير إلى أن نحو ثلث أرقام الإيداع ذهبت لمؤلفين من نينوى خلال العام الماضي.

نجاح المعرض بحسب المشرفين عليه وزائرين التقتهم "المدى"، كان رأياً متعاطفاً لكونه الأول، فالسلبيات كانت حاضرة، وأهمها ضيق مساحة المعرض، الذي هو عبارة عن قاعة مناسبات صغيرة في مقر نقابة المهندسين العراقيين، وسرداق نصب في حديقته الخارجية. "المدى" سألت محافظ نينوى عن خطط المحافظة بشأن مشاريع خاصة لاستضافة الفعاليات والأنشطة الثقافية أو الاقتصادية على حد سواء، كما هو الحال بالنسبة لمحافظة أربيل التي تملك عدداً منها، ومن بينها بارك سامي عبد الرحمن، فذكر المحافظ أن هنالك مشروعاً سينفذ لاحقاً بتوسيع قاعة النادي الاجتماعي في الجانب الأيمن لمدينة الموصل. ولكن حتى القاعة الأخيرة التي تحدث عنها المحافظ، صغيرة وغير ملبية للحاجة، إذا ما كانت نينوى تريد أن تنظم معارض دولية بالمعنى الواسع والدقيق، لكن جبر العبد ربو رئيس مجلس محافظ نينوى، أكد أن المجلس سيقر مشروعاً من هذا النوع، يكون معرضا دائما، ومكانا يليق بالطابع الدولي. وقد تباينت التصريحات بشأن عدد دور النشر المشاركة في المعرض، إذ أفاد مصدر إعلامي من داخل المعرض في تصريح لـ"المدى" بأن عدد الأجنحة في يوم الافتتاح لم يكن يتجاوز الـ٢٧ جناحا، وسارع مصدر قريب من اللجنة المشرفة إلى القول أن ضعفي هذا العدد لدور نشر أحضرت كتبها فقط، واكتمل العدد بوصول دور النشر السورية المتأخرة.

أما ممثلو دور النشر، فكانوا يتخلصون شيئاً فشيئاً من هاجس الخوف الذي كان مخيماً عليهم قبل وصولهم إلى الموصل، بسبب ما كانوا يسمعونه من اضطرابات أمنية تجري فيها. وأكد العديد منهم أنهم شاهدوا صورة مغايرة لما توقعوا وسمعوا، وأن المدينة آمنة نسبياً، كما أن توقيت حضورهم للمعرض كان مدروساً لأنه يسبق معرض أربيل الدولي للكتاب بأيام قليلة، مشيرين إلى أن معرض نينوى سيشهد مشاركة أوسع خلال العام المقبل، بسبب الإقبال الجيد على شراء الكتب من قبل المواطنين.

المثقفون كانوا حاضرين في أروقة المعرض، وقال الشاعر الدكتور وليد الصراف في حديث لـ"المدى" : إن "مجرد إقامة معرض للكتاب يدل على أمرين، أولهما أن مدينة الموصل ما زالت تحفل بالحياة وتحتفل بها، بالرغم من كل المشاكل الأمنية والخراب الذي حل بها وبمحيطها، وثانيهما أن الكتاب ما زال فاعلاً في حياة المثقف، بعد إشاعات كثيرة بأن طغيان الصورة وثقافتها، قد أزاحتا الكتاب، ومعرض كهذا يثبت بطلان ذلك، على حد قوله.

وبين الصراف أن مدينة الموصل بالغة الخصوصية، وأن المدن ليست مجرد أرصفة وشوارع وعمارات، فهذه قشورها، وأن ما يصنع خصوصية للمدينة هو الإنسان الذي يعيش فيها، متفاعلاً مع أقرانه. بينما ذكر الشاعر والصحفي عمر حماد هلال في حديثه لـ"المدى" أن المعرض الدولي الأول للكتاب، يذكره بمعرض الكتاب الدولي الذي استضافته جامعة الموصل في العام ١٩٨٤، وقال: "بالتأكيد هو إطلالة جميلة لمدينة الموصل على مختلف المعارف والعلوم، وحلقة تواصل حضاري لابد منها بعد انقطاع طويل عانى منه المثقف العراقي بعد ظروف الحصار والاحتلال المرير".

فيما يرى الكاتب سلام عزيز أن الكثير من عناوين الكتب جديدة، لكنه انتقد إدارة المعرض لغلاء أسعار كتب بعض الأجنحة، بل معظمها، هذا إضافة إلى ندرة الكتب المتعلقة بنينوى أو مدينة الموصل، بالرغم من أن العشرات منها صدرت في عدد من دور النشر العربية المعروفة خلال السنوات الماضية.

التربيــة واليونسكو توقّعــان مذكرة تفاهم لمحو الأميــة فــي العراق

□ بغداد / المدى

وقعت وزارة التربية ومكتب اليونسكو في العراق مذكرة تفاهم لإنشاء ١٢٥ مركزا لمحو الأمية وتطوير المهارات الحياتية لنحو سبعة آلاف مواطن في مختلف أنحاء البلاد. وذكرت إذاعة "العراق الحر" أن وزير التربية محمد تميم ومدير مكتب اليونسكو في العراق محمد جليد وقعا مذكرة تفاهم تمهد لإنشاء ١٢٥ مركزا مجتمعيا لمحو الأمية وتطوير المهارات الحياتية، بمشاركة ٢٥ منظمة غير حكومية ستقدم خدماتها إلى ٧ آلاف أمي في مختلف أنحاء العراق في العام الدراسي المقبل.

المشروع بدأ بتوجيه الدعوة إلى منظمات المجتمع المدني حيث استجابت ١٢٧ منظمة، غير أن المشروع يحتاج إلى ٢٥ منظمة مجتمع مدني فقط ستخصص لها منحة مالية بقيمة ٤٠ ألف دولار لفتح ١٢٥ مركزا للتعلم المجتمعي في بغداد وفي المحافظات بما في ذلك إقليم كردستان.

ويمثل هذا المشروع جزءا من مشروع مبادرة محو الأمية من أجل التمكين أو (لايف) في العراق وهو مشروع يمتد لمدة أربع سنوات ويهدف إلى تنفيذ حملة وطنية لمحو الأمية من أجل تحقيق الهدف الكلي وهو التعليم للجميع (EFA) المتمثل في خفض نسبة الأمية بنحو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥.

وستقوم وزارة التربية في المرحلة الثانية لهذا المشروع بإنشاء مراكز تعلم مجتمعية جديدة ودعم الكلفة التشغيلية لبرامج محو الأمية والتدريب على المهارات الحياتية بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

يأتي هذا المشروع انطلاقا من رغبة الحكومة العراقية بالقضاء على الأمية ونتيجة لإقرار قانون محو الأمية الجديد.

وتقدر معدلات الأمية في العراق بنحو ٢٠٪، تشكل النساء، لاسيما المقيمات منهن في المناطق الريفية، الجزء الأكبر منها، فيما تبلغ نسبة النساء الريفيات الأميات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ – ٢٤ عاما نحو ٥٠٪، مقارنة بنسبة تتراوح بين ٢٠ – ٢٨٪ من النساء المقيمات في المناطق الحضرية والمدن الكبرى.

الناطق باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي قال لإذاعة "العراق الحر": إن الجهاز المركزي للإحصاء نفذ مسحا لأوضاع المرأة الصحية والتعليمية ولاحظ أن نسبة الأمية عالية بين النساء أكثر منها بين الرجال، لاسيما في المناطق الريفية. الهنداوي حمل المجتمع العراقي جزءا من المسؤولية في حرمان المرأة من التعليم، مشيرا في الوقت نفسه إلى أثر الأوضاع الأمنية خلال السنوات الماضية على تعليم الفتيات. من جانبه، نبه الخبير التربوي رئيس تجمع المصلحين التربويين غير الحكومي، عقيل محمد، إلى ضرورة أن يكون التدريسيون في مثل هذه المشاريع من أصحاب المؤهلات والخبرة لكون المتعلمين من فئة عمرية معينة وليسوا طلاب مدارس طبيعيين. وانتقد محمد ظاهرة الفساد التي قال إنها تؤثر حتى على تشغيل مثل هذه المشاريع المهمة كمحو الأمية لأن القضية أصبحت، قضية علاقات بحسب تعبيره. ولفت إلى أن هناك بعض المنظمات التي تعمل في تخصصات مغايرة تماما قد تحصل على حصتها في مشروع محو الأمية فيما يتم استبعاد المعنيين فعلا بهذا الأمر.

يذكر أن مكتب يونسكو العراق قام في العام ٢٠١٠ وفي إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) بإطلاق مشروع مبادرة محو الأمية من أجل التمكين ويحمل اسم لايف بهدف حث منظمات المجتمع المدني المعنية والقطاع الخاص على المشاركة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي في العراق.

من جانبها، بينت رئيسة منظمة مجتمع مدني الناشطة جنان مبارك التي تقدمت للمشاركة في مشروع اليونسكو، أن مهمة منظمتها ستكون تهيئة الدارسين إضافة إلى تهيئة الكوادر التدريسية اللازمة، مؤكدة على أهمية هذه المشاريع ليس فقط في مجال تعليم الكبار القراءة والكتابة بل في مجال تعليمهم مهارات مهنية وحياتية أيضا.

تبادل اتهامات بين لجنة الأقاليم البرلمانية ومجلس محافظة البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

اتهم نائب رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية بعض أعضاء مجالس المحافظات بأنهم يطمحون إلى تحقيق مكاسب شخصية، مشيرا إلى أن أغلب أعضاء المجالس لم يطلعوا على النسخة المعدلة لقانون مجالس المحافظات. وقال نائب رئيس اللجنة منصور التميمي في مؤتمر صحفي عقده في مكتبه بمحافظة البصرة، وحضرته "المدى": إن اللجنة تأمل من أعضاء مجلس النواب الإسراع بالتصويت على التعديلات التي تم إجراؤها على قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨. وأشار إلى أن "المعترضين من أعضاء مجالس المحافظات على التعديلات أغلبهم لم يطلعوا على النسخة المعدلة، وربما يطمح بعضهم إلى تحقيق مكاسب شخصية"، على حد قوله.

وبين التميمي أن "التعديلات تمنح المحافظات صلاحيات واسعة إلا أنها لا تتضمن منح مجالسها صلاحية تشريعية لضمان عدم حدوث فوضى تشريعية"، مشيرا إلى أن "التعديلات التي تضمنها القانون خولت مجلس النواب بممارسة دور رقابي حقيقي على مجالس المحافظات والمحافظين". وأكد أن "التعديلات تضمنت مقترحاً بتقليص عدد أعضاء مجلس المحافظة، بحيث يحدد مقعد لكل ١٥٠ ألف مواطن، بدل مقعد لكل ١٠٠ ألف"، مبيناً أن "القانون في حال إقراره يجعل الدورة المقبلة لمجلس محافظة البصرة تتألف من ٢٤ عضواً بدل ٣٥ عضواً".

وأضاف التميمي أن "التعديلات أكدت على منح أعضاء مجالس المحافظات مكافأة نهاية خدمة وليس تخصيص رواتب تقاعدية لهم".

وتوقع نائب رئيس اللجنة أن "يصوت أعضاء مجلس النواب على التعديلات بعد أن تتم القراءة الأولى والثانية قريبا لنص القانون المعدل"، معتبراً المصادقة على القانون بنسخته المعدلة يعد إنجازاً كبيراً لكل المحافظات.

وكان نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي قد اتهم رئيس وبعض أعضاء لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية، بأن لديهم مشاكل مع المحافظات، مما دفعهم لطرح مقترحات انتقامية من الحكومات المحلية تخالف الدستور وما ثبت للحكومات المحلية من صلاحيات واختصاصات.

وطالبَ السليطي بتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات، وإلغاء التعديلات على قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ التي من المقرر إحالتها إلى مجلس النواب، لافت إلى أنها لم تتضمن مقترحات وملاحظات الحكومات المحلية وهي صاحبة الشأن أساسا بالموضوع".

وقال: "دعونا إلى تشكيل لجنة لوضع خطة لنقل صلاحيات الحكومات المحلية من الوزارات الاتحادية وحل بعض الوزارات مثل البلديات والإعمار والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية، وإعادة تشكيل لجنة الأقاليم والمحافظات بما ينسجم مع مهام مجلس النواب".

إصــرار طبيــب يعيــد الحيــاة لامــرأة متوفاة فــي كربلاء

□ بغداد / المدى

أنقذ إصرار طبيب على إجراء فحص تأكيد الوفاة امرأة في عقدها السابع من أن تدفن حية، بعد أن ظن ذووها أنها فارقت الحياة.

وبحسب ما صرح مصدر في مستشفى الحسين التعليمي بمحافظة كربلاء لوكالة "نون" الخبرية، فإن الحياة أعيدت لامرأة متوفاة في كربلاء بعد أن ظن أهلها أنها ماتت، وطلبوا من إدارة المستشفى تحرير شهادة وفاتها.

وبين أن "عددا كبيرا من أهل مريضة تبلغ من العمر ٦٨ عاما تعاني من تاريخ مرضي حافل بالسكر والضغط والجلطة الدماغية والقلبية، قدموا إلى مستشفى الحسين من أجل تحرير شهادة وفاتها بعد أن ظنوا أنها فارقت الحياة.

وأضاف المصدر بأن الطبيب الخفر أصر على فحص المتوفاة قبل الشروع بمنحها شهادة الوفاة كإجراء روتيني يعمل بموجبه أي طبيب مقيم دوري في هذه الحالات، موضحا أن الطبيب اكتشف وجود نبض ضعيف وبوتيرة بطيئة جدا بسبب الجلطة الدماغية، مع وجود حركات تنفسية بطيئة ومتباعدة الفترات، مبينا أنه وبمساعدة الفريق الطبي من الممرضين والأطباء تم إجراء اللازم وبمردود إيجابي من حيث رجوع نبض المريضة إلى ١٠٠ بعد إعطاء الأتروبين.

وتابع المصدر بالقول: إن "عودة المريضة إلى وضعها الطبيعي كانت عودة درامية للغاية من حيث تأثير الموقف على أهل المريضة والفريق الطبي"، مشيرا إلى أنه تم نقل المريضة إلى ردهة إنعاش القلب بعد السيطرة على الحالة كي تحظى بالعناية اللازمة.